المفيد

في أصول التخريج ودراسة الأسانيد

المفيد

في أصول التخريج ودراسة الأسانيد

إعداد الدكتور

خالد حسين عيسى كرم .

استاذ مشارك

مدير جامعة دلتا العلوم والتكنولوجيا

2027م

الدار العالمية
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى **2027 م**	**رقم الايداع** 2026 / 19447 978-633-310-006-8 **ISBN**

كرم ، خالد حسبن عيسى
المفيد في أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، خالد حسين عيسى كرم
،– الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2027م .
124 ص ، 24سم .
ردمك : 978-633-310-006-8

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماً.

الدار العالمية للنشر والتوزيع
111 شارع الملك فيصل – الهرم
ت : 37446324 – 37446438
موبيل : 00201111055147
daralamiya@hotmail.com
daralaalmiya@hotmail.com
وكيلنا بجمهورية السودان
دار الكتاب العربي لطبع ونشر وتوزيع الكتب
ت : 0123625671 - 0910711450
: daralketab01222162@gmail.com

المكتبة الدولية للنشر والتوزيع
شارع المستشفى – برج مصر الخليج
00201111536029
00201229888972
al.dawliah@hotmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد: فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وقد هيأ الله لها رجالا أفنوا لأعمارهم في حفظها وروايتها وتمييز صحيحها من سقيمها، حتى نشأت علوم جليلة اختصت بخدمة حديث رسول الله ﷺ، ومن أعظم هذه العلوم علم التخريج ودراسة الأسانيد، إذ بها تعرف مصادر الحديث، وتستخرج طرقه ورواياته، ويتوصل إلى الحكم عليه قبولا أو ردا وفق القواعد التي وضعها أئمة هذا الشأن

ويعد علم التخريج ودراسة الأسانيد من أهم العلوم التي يحتاج إليها طالب العلم والباحث،إذ يمكنه معرفة المصادر والوقوف على طرق ورواياته، كما أن دراسة الأسانيد تكشف عن مكانة الرواة ومراتبهم، وتبرز الجهود العظيمة التي بذلها المحدثون في نقد الأخبار وتمحيصها .

ومن هذا المنطلق جاء هذا الكتاب الموسوم (بالمفيد في أصول التخريج ودراسة الأسانيد) ليكون دليلا ميسرا يجمع أهم القواعد والأصول المتعلقة بالتخريج ودراسة الأسانيد، باسلوب واضح يناسب المبيتدئين وينفع الباحثين، مع العانية بذكر الأمثلة التطبيقية والشواهد العلمية التي تعين على فهم المسائل واستيعابها، وقد اشتمل الكتاب على مفردات مادة أصول التخريج ودراسة الأسانيد التي تدرس لطلاب الدراسات الإسلامة بجامعة دلتا العلوم والتكنولوجيا، فما كان في هذا الكتاب من صواب فمن الله وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي ومن الشيطان والله ورسوله من بريئان، وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين . وصلى الله وسلم على نبينا الكريم وسلم تسليما كثيرا مزيدا إلى يوم البعث والدين .

مفردات المقرر كما هي في المنهج

1.الجرح والتعديل: تعريفه، مشروعيته

2.حدود الجرح والتعديل ونزاهة علماء الجرح والتعديل

3.شروط الجارح والمعدل

4.آداب الجارح والمعدل ، ضوابط الجرح والتعديل

5.نقاد الحديث وأقسامهم

6.التعديل، من تقبل روايته، بم يثبت التعديل

7.ألفاظ التعديل، مراتب التعديل

8.الجرح: من يترك حديثه، البدعة والمبتدعون ومروياتهم، مراتب عبارات الجرح

9.تعارض الجرح والتعديل، تفسير الجرح والتعديل

10.التخريج: تعريفه، فوائده، حقائق أساسية في التخريج، نماذج تتضح منها فوائد التخريج

11.طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ

12.الطريقة الأولى: التخريج بناء على مطلع الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

13.الطريقة الثانية: التخريج بألفاظ الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

14.الطريقة الثالثة: التخريج بواسطة الراوي الأعلى: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

15.التخريج بناء على موضوع الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

16.الطريقة الخامسة: التخريج بناء على صفة الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

الفصل الأول

الجرح والتعديل تعريفه ومشروعيته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الجرح والتعديل

المبحث الثاني: مشروعية الجرح والتعديل

المبحث الأول
تعريف الجرح والتعديل

الجرح لغة: هو التأثير في البدن بالسلاح ونحوه، ثم استعمل في المعاني كذم الإنسان والطعن فيه

التعديل لغة: من العدل وهو الاستقامة والاعتدال

اصطلاحا: الجرح هو وصف الراوي بما يقتضي رد روايته أو تضعيفها أي: بيان العيبوب التي تؤثر في قبول الحديث

والتعديل: هو وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته أي: الحكم له بالعدالة والضبط والثقة

تعريف علم الجرح والتعديل

هو: العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول والرد بألفاظ مخصوصة

المبحث الثاني

مشروعية الجرح والتعديل

الجرح والتعديل من العلوم الشرعية الجليلة التي نشأت لحفظ السنة النبويبة وتمييز صحيحها من سقيمها، وهو علم كما تقدم يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول والرد

أدلة مشروعيته

أدلة القرآن

قال تعالى: {يأيها الذين آمنو إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين }[1]

وجه الدلالة: أن الله أمر بالتثبت من خبر الفاسق، وهذا أصل في البحث عن عدالة الراوي وضبطه

قال تعالى: { وأشهدوا ذوي عدل منكم }[2] .

وجه الدلالة: اشتراط العدالة في الشهود يدل على اعتبار

1 سورة الحجرات الآية 6

2 سورة الطلاق الآية 2

العدالة في نقل الأخبار الشرعية

أدلة السنة

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَآهُ قَالَ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَائِشَةُ مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ[1] .

وجه الدلالة: ذكر النبي ﷺ حال الرجل بما فيه لمصلحة شرعية، وهو أصل في جواز الجرح عند الحاجة.

والجرح والتعديل قد مارسه الصحابة رضي الله عنهم والتابعون من بعدهم، ولكن طائفة لم تستوعب هذا الاتجاه

1 صحيح البخاري ج 15 ص 225 ح 6032

الجديد في نقد الإخبار والأسانيد، وظنت أن جرح الرواة لا يعدو أن يكون من الغيبة أو البهتان على الناس، وهو مما نهى عنه الشارع .

فنشط المحدثون لتأصيل نظرية الجرح والتعديل من الناحية الشرعية، وبيان وجه الحاجة إليه لحفظ الشريعة من انتحال المبطلين .

وممن أصل لذلك الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، والإمام الترمذي في العلل الصغير الذي ألحقه بكتاب الجامع، ونورد هنا ما ذكره الإمام الترمذي لأنه أصرح وأقعد، قال رحمه الله: " وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم الحسن البصري وطاووس قد تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السختياني وعبد الله بن عوف وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس

والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطن ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا، فما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا لنا ومن الذين ضعفوا كان صاحب بدعة وبعضهم كان متهما في الحديث وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتبيينا لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال ".

ثم يشرح ابن رجب كلام الترمذي فقال: " مقصود الترمذي رحمه الله أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله، وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد

زور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى ... وكذلك يجوز ذكر العيب إذا كان فيه مصلحة خاصة"[1] .

كمن يستشير في نكاح أو معاملة، وقد دل عليه قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لفاطمة بنت قيس: ((أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه)) . وكذلك استشار النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليًا وأسامة في فراق أهله، لما قال أهل الإفك ما قالوا .

ولهذا كان شعبة يقول: ((تعالوا حتى نغتاب في الله ساعة)) . يعني نذكر الجرح والتعديل .

وذكر ابن المبارك رجلاً فقال: ((يكذب))، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن ((تغتاب !))، قال: ((اسكت، إذ لم تبين كيف يعرف الحق من الباطل)) .

وكذا روي عن ابن عُلية أنه قال في الجرح: ((إن هذا أمانة

1 شرح علل الترمذي لابن لاجب ج 1 ص 121

ليس بغيبة)) .

وقال أبو زرعة الدمشقي ((سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهم ويصحف ؟ فقال: بين أمره . فقلت لأبي مسهر: أترى ذلك غيبة ؟ قال: لا)) .

وروى أحمد بن مروان المالكي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: ((فلان ضعيف وفلان ثقة))، قال أبو أيوب: ((يا شيخ لا تغتب العلماء)) قال: فالتفت أبي إليه قال: ((ويحك ! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة)) .

وقال محمد بن بندار السباك الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد علي أن أقول: فلان ضعيف فلان كذاب ؟ قال أحمد: ((إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم)) .

وقال إسماعيل الخطبي: ثنا عبد الله بن أحمد قلت لأبي: ((ما يقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئاً

أو شيعياً أو فيه شئ من خلاف السنة، أيسعني أن اسكت عنه أم أحذر عنه ؟ فقال أبي: ((إن كان يدعو إلى بدعة وهو إمام فيها ويدعو إليها، قال: نعم تحذر عنه))[1]

1 الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 46

الحكمة من مشروعيته

ومن أهم الحكم والمقاصد من مشروعيته:

1.حفظ السنة النبوية من الدس والكذب

لما كانت السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، اقتضت حكمة الله أن يقيض لها علماء ينقدون الرواة ويميزون الصحيح من السقيم، حتى لا يُنسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله .

قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء بما شاء .

2.تمييز الصحيح من الضعيف

لا تُقبل جميع الروايات بمجرد نسبتها إلى النبي ﷺ، بل يُنظر في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند وسلامته من العلل والشذوذ، وبذلك يُعرف الحديث المقبول من المردود .

3.صيانة الشريعة وأحكامها

الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات والعقائد مبنية على القرآن والسنة، فلو تُركت الروايات دون تمحيص لدخل في الدين ما ليس منه، واختلط الحق بالباطل .

4.القيام بواجب النصيحة للأمة

الجرح والتعديل ليس غيبة محرمة، وإنما هو من النصيحة الواجبة للمسلمين، لأن فيه حماية للدين من الروايات المكذوبة والضعيفة

وقد عدَّه العلماء من المواضع التي تجوز فيها الغيبة للمصلحة الشرعية

5.إقامة الحجة على الناس

بتمييز الثقات من الضعفاء يبقى الاحتجاج بالأحاديث قائمًا على أساس علمي صحيح، فلا يُحتج إلا بما ثبت عن النبي ﷺ

6.حفظ مكانة الرواة الثقات

كما أن هذا العلم يبين ضعف بعض الرواة، فإنه أيضًا يوثق العدول الضابطين ويُظهر فضلهم وأمانتهم في نقل السنة .

7.إرساء المنهج العلمي في التثبت من الأخبار

أسس علماء الحديث قواعد دقيقة في نقد الأخبار لم تعرفها أمة قبلهم، فكان الجرح والتعديل نموذجًا رائدًا في التحقيق والتوثيق، قائمًا على الدليل والإنصاف

الفصل الثاني

حدود الجرح والتعديل

ونزاهة علماء الجرح والتعديل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حدود الجرح والتعديل

المبحث الثاني: نزاهة علماء الجرح والتعديل

إن الجرح والتعديل من العلوم الشرعية التي شرعها الله تعالى لفظ السنة النبوية وصيانة الشريعة من التحريف والكذب، وقد قام علماء الحديث بهذا الواجب العظيم وفق ضوابط دقيقة وقواعد راسخة، غير أن هذا العلم مع أهميته ومشروعيته ليس بابا مفتوحا لكل أحد، ولا مجالا للطعن في الناس بغير حق، بل له حدود وضوابط شرعية تمنع من الظلم والتعدي على الأعراض، ولذلك اعتنى العلماء ببيان حدود الجرح والتعديل، وفرقوا بين الجرح المشروع الذي يقصد به النصح وحماية الدين، وبين الغيبة المحرمة والطعن الناشيئ عن الهوى والعصبية وتبرز أهمية دراسة هذه الحدود في معرفة المواضع التي يجوز الكلام في الرواة والشروط التي يجب مراعاتها، والقيود التي تحفظ لهذا العلم نزاهته وعدالته، حتى يبقى وسيلة لحفظ الدين لا سببا للاعتداء على حقوق المسلمين وأعراضهم

المبحث الأول

حدود الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل من أدق العلوم التي خدم بها علماء الإسلام السنة النبوية، وقد وضعوا له حدودا وضوابط صارمة حتى لا يتحول إلى ظلم أو هوى أو غيبة محرمة .

ومن هذه الحدود:

1.أن يكون القصد حفظ الدين لا التنقص

فالغرض منه تمييز الصحيح من الضعيف في حديث النبي ﷺ لا التشهير بالناس

2.أن يكون الجرح مفسرا

أي: يذكر الناقد سبب الجرح مثل: سوء الحفظ، الكذب، كثرة الوهم، الاختلاط، التدليس، وأما الجرح المبهم مثل: فلان ليس بشيئ دون بيان فلا يقبل عند كثير من العلماء حتى يفسر

3.أن لا يكون سببه خلاف شخصي أو مذهبي

كان الأئمة يحذرون من التعصب قال الإمام الذهبي: كلام الأقران بعضهم في بعض يطوى ولا يروى[1] .

أي: إذا وجد تنافس أو خصومة بين العلماء، يحتاط في قبول كلام بعضهم في بعض

4.التثبت وعدم التسرع

فقد كانوا يتوقفون كثيرا قبل الحكم على الراوي وكان يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[2] .

أي: أنهم يعتمدون على كثرة التتبع والمقارنة قبل إصدار الحكم

1 لسان الميزان ج 1 ص 201

2 تهذيب التهذيب لابن حجر ج 11 ص 248

5. مراعاة العدالة والإنصاف

فقد يجرح الراوي من جهة ويوثق من جهة أخرى، مثل: صدوق يخطئ ثقة لكنه مدلس، صالح الحديث مع سوء حفظ، فلم تكن أحكامهم عاطفية أو مطلقة دائما

المبحث الثاني

نزاهة علماء الجرح والتعديل

اشتهر كبار النقاد بدرجة عالية من الأمانة العلمية، وعرفوا بالعلم والورع والإنصاف فكانوا مثلا يحتذى به في التجرد للحق والبعد عن الهوى، ولم يكن حكمهم على الرواة مبني على الهوى والعصبية الشخصية، بل كان قائما على قواعد علمية راسخة ومعايير دقيقة في النقد والتحقيق وقد ظهرت نزاهتهم في تعاملهم مع الرواة حيث لم يمنعهم قرب النسب أو المذهب أو المكانة من قول الحق، كما لم يحملهم الخلاف على الظلم أو التجاوز، حتى شهد لهم الموافق والمخالف وذلك لما ألتزموه من قواعد صارمة في الحكم على الرواة، ومن مظاهر نزاهتهم

1.الجرح لأنفسهم وأقاربهم

فلم يجاملوا قريبا ولا شيخا، فهذا علي بن المديني ضغط عليه في شأن أبيه فقال: سلوا غيري فلما ألح عليه في شأن أبيه

قال: أبي ضعيف[1] .

قال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه، وكان يجرح الراوي ولو كان من أصحابه إذا ثبت عنده ما يقتضي الجرح

2. قبول الحق ممن خالفهم

كانوا قد يختلفون عقديا أو فقهيا، ومع ذلك يوثقون الراوي إذا كان صادقا، فقد روى أهل السنة عن بعض المبتدعة الذين عرفوا بالصدق وعدم الكذب

3.شدة الورع والخوف من الله

كانوا يرون الكلام في الرواة من أخطر الأمور قال عبد الرحمن بن مهدي: لن أعرف علة الحديث أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثا، قال الإمام أحمد: إذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الصحيح من السقيم

1 النكت على مقدمة ابن الصلاح ج 1 ص 318

4.وجود قواعد علمية دقيقة

فلم يكن الجرح والتعديل قائما على الانطباعات، بل على قواعد مثل:

اتصال السند، العدالة، الضبط، المخالفة،القرائن، المقارنة بين الروايات

الضمانات التي وضعت لنزاهة الجرح والتعديل

1.اشتراط العدالة والتقوى في النقد

2.اشتراط العلم بأسباب الجرح والتعديل

3.رد الجرح المبهم غير المفسر عند كثير من العلماء

4.الموازنة بين أقوال النقاد وعدم الاعتماد على قول واحد

5.التحذير من التعصب والهوى

فنزاهة علماء الجرح والتعديل ظهرت في تجردهم للحق وابتعادهم عن الهوى، وحكمهم على الرواة وفق معايير علمية

دقيقة، حتى حفظ الله تعالى بهم السنة فكانوا مثالا للأمانة والانصاف في النقد العلمي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فلكل علم رجال يُعرفون به، والعلماء بالحديث أجل هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقا، وأعلاهم منزلة، وأكثرهم دينا.[1]

1 مختصر منهاج السنة ج 2 ص 97

الفصل الثالث

شروط الجرح والتعديل

لما كان الحكم على الرواة بالقبول والرد أمرا خطيرا يتريب عليه قبول الحديث النبوي أو رده، لم يترك العلماء هذا الباب لكل أحد بل وضعوا له ضوابط وشروطا دقيقة تضمن العدل والانصاف وتمنع التسرع والهوى، ولذلك اشترطوا في الجارح والمعدل شروطا صفات علمية وأخلاقية تؤهله للحكم على الرواة، وكما وضعوا شروطا لقبول الجرح والتعديل نفسه، حتى يكون الأحكام مبنية على العلم واليقين لا على الظن والأهواء، ومن هنا تظهر أهمية دراسة شروط الجرح والتعديل وشروط الجارح والمعدل لمعرفة الأسس التي اعتمد عليها المحدثون في نقد الرواة وحفظ السنة النبوية من التحريف والدس والكذب

شروط الجرح والتعديل تنقسم عند أهل الحديث إلى قسمين:

1.شرط من يقوم بالجرح والتعديل (الجارح والمعدل)

2.شروط قبول الجرح والتعديل نفسه

أولا: شروط الجارح والمعدل

1.العلم

أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل وعلل الحديث وأحوال الرواة، ولذلك قال أهل العلم: هذا علم عظيم، لا يتكلم فيه إلا أهل المعرفة والخبرة

2.العدالة والتقوى

أي: أن يكون صادقا، ورعا، بعيدا عن الفسق والكذب والهوى، لأن الفاسق لا تقبل شهادته في الأموال، فمن باب أولى في سنة النبي ﷺ

3.الإنصاف وعدم التعصب

فلا يجرح لعداوة شخصية، أو خلاف مذهبي، أو حسد، أو منافسة

4.المعرفة بألفاظ النقاد

لأن ألفاظ الجرح والتعديل لها مراتب ودلالات دقيقة، مثل: ثقة، صدوق، لا بأس به، ضعيف، متروك، وقد يختلف معنى اللفظ من إمام إلى امام

5.الخبرة بالرواة والروايات

فلا يكفي العلم النظري، بل لا بد من ممارسة طويلة ومقارنة بين الأسانيد والمتون

شروط قبول الجرح

1.أن يكون الجرح مفسرا

أي: يذكر سببه فمثلا: كان كثير الغلط، يدلس، اختلط في آخر عمره، وأما قولهم: ضعيف فقط لا يقبل عند بعض العلماء حتى يبين السبب، خاصة إذا خالف التعديل

2.ثبوت سبب الجرح

أي: يكون السبب حقيقيا مؤثرا في الرواية، لا أمرا شخصيا أو

اجتهاديا ضعيفا .

3.ألا يعارض تعديل أقوى

فإذا عدله أئمة كبار وجرحه واحد بجرح غير مفسر، قدم التعديل غالبا

4.أن يصدر من أهل الاختصاص

فليس كل أحد يقبل كلامه في الرواة، فيقبل من أهل الاختصاص

ثانيا: شروط قبول التعديل

1.أن يكون المعدل عدلا ثقة: فلا يقبل توثيق مجهول الحال أو المتساهل

2. أن يكون عالما بأسباب الجرح: لأن من لا يعرف قد يوثق من لا يستحق التوثيق

3.ألا يثبت في الراوي جرحا معتبرا: فإذا وجد جرح مفسر صحيح، قدم غالبا على التعديل ؛لأن مع الجارح زيادة علم

قاعدة : الجرح المفسر مقدم على التعديل

ومعناه: إذا وثق بعض العلماء راويا، وجرحه آخرون بجرح واضح مفسر، فإن الجرح يقدم غالبا ؛لأن الجارح اطلع على أمر خفي لم يطع عليه المعدل، لكن ذلك ليس مطلقا، بل ينظر: في قوة الجارح، وقوة المعدل، وعدد النقاد، وسبب الجرح

الفصل الرابع

آداب الجارح والمعدل وضوابط الجرح والتعديل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

آداب الجرح والتعديل

الجرح والتعديل من العلوم الشرعية الدقيقة التي اعتنى بها المحدثون؛ لأنه يتعلق بحفظ سنة النبي ﷺ، ولذلك وضعوا له آدابًا وضوابط تمنع الظلم والهوى، وتجعل الحكم على الرواة قائمًا على العدل والإنصاف

أولًا: الإخلاص لله تعالى

يجب أن يكون قصد الناقد وجه الله تعالى وحفظ سنة رسوله ﷺ، لا التشفي أو الانتقام أو طلب الشهرة .

فالجرح والتعديل عبادة وقربة إذا قصد بها حفظ الدين .

ثانيًا: العدل والإنصاف

يجب على الناقد أن يكون منصفًا، فلا يجرح الراوي بسبب خلاف شخصي أو مذهبي

كما لا يبالغ في مدح الراوي أو ذمه، بل يذكر ما ثبت لديه بدليل

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾[1]

ثالثًا: العلم والخبرة

لا يجوز أن يتكلم في الجرح والتعديل إلا من كان عالمًا بأسباب الجرح والتعديل، وبأحوال الرواة، وبمصطلح الحديث

ولذلك كان أئمة هذا الفن مثل : يحيى بن معين، علي بن المديني، أحمد بن حنبل، والبخاري

رابعًا: التثبت والتحري

لا يُقبل الجرح أو التعديل إلا بعد التأكد من صحة المعلومات

1 سورة الأنعام الآية 152

فلا يعتمد الناقد على الإشاعات أو الأخبار غير الموثقة

امتثالًا لقوله تعالى: ﴿**إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾[1]

خامسًا: بيان سبب الجرح عند الحاجة

الأصل أن يُذكر سبب الجرح إذا كان غير واضح، حتى يُعرف وجه الحكم

أما التعديل فقد يقبل مجملًا عند كثير من العلماء؛ لأن الأصل في المسلم العدالة حتى يثبت خلافها

والجرح المفسر مقدم على التعديل إذا ثبت سببه ولم يعارضه ما هو أقوى

سادسًا: اجتناب الهوى والتعصب

لا يجوز أن يكون الحكم بسبب المذهب أو القبيلة أو القرابة أو العداوة

1 سورة الحجرات الآية 6

قال تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[1]

سابعًا: عدم التسرع في إطلاق الأحكام

ينبغي التأني في الحكم على الرواة

فقد يتبين بعد البحث أن الراوي أخطأ في حديث واحد، ولا يكون ذلك سببًا لإسقاط جميع رواياته

ثامنًا: الاقتصار على قدر الحاجة

لا يذكر من عيوب الراوي إلا ما يتعلق بقبول روايته

فلا تُذكر عيوبه الشخصية التي لا أثر لها في الرواية

تاسعًا: استعمال الألفاظ المناسبة

كان المحدثون يستعملون ألفاظًا دقيقة لكل مرتبة، مثل:

1 سورة المائدة الآية 8

- ثقة
- ثبت
- صدوق
- لا بأس به
- لين الحديث
- ضعيف
- متروك
- كذاب

وكل لفظ له دلالة محددة عند أهل الحديث

عاشرًا: احترام مكانة العلماء والرواة

مع بيان الخطأ لا يجوز السخرية أو التنقص أو الشتم .

فالمقصود بيان حال الراوي، لا الانتقاص من شخصه .

حادي عشر: قبول الحق والرجوع إليه

إذا تبين للناقد خطأ حكمه وجب عليه الرجوع عنه، لأن

المقصود الوصول إلى الحق

ثاني عشر: مراعاة مراتب الجرح والتعديل

ليس كل جرح في درجة واحدة، كما أن التعديل درجات

لذلك يوازن العلماء بين أقوال النقاد، وينظرون في قوة كل قول وسببه

أهمية الالتزام بهذه الآداب

الالتزام بهذه الآداب يحقق:

- حفظ سنة النبي ﷺ من الكذب والتحريف
- حماية حقوق الرواة من الظلم
- تحقيق العدل والإنصاف في نقد الرجال
- بناء الأحكام الشرعية على الأحاديث الصحيحة
- إظهار دقة المنهج العلمي الذي سار عليه المحدثون

خلاصة:

آداب الجرح والتعديل تقوم على **الإخلاص، والعلم، والعدل، والتثبت، وبيان السبب، واجتناب الهوى، والتأني، والاقتصار على ما تدعو إليه الحاجة، واستعمال الألفاظ العلمية الدقيقة، واحترام الرواة، والرجوع إلى الحق، ومراعاة مراتب الجرح والتعديل**وبذلك بقيت السنة النبوية محفوظة، وتميز صحيحها من ضعيفها بمنهج علمي رصين

المبحث الثاني

ضوابط الجرح والتعديل

الجرح والتعديل علمٌ شرعي له ضوابط دقيقة وضعها أئمة الحديث؛ حتى يكون الحكم على الرواة قائمًا على العدل والعلم، بعيدًا عن الهوى والتعصب. وهذه أهم الضوابط:

1.أن يكون الجارح أو المعدِّل من أهل العلم والاختصاص

لا يقبل الجرح والتعديل إلا ممن توفرت فيه شروط الإمامة في هذا الفن، بأن يكون

- عالمًا بالكتاب والسنة
- عارفًا بمصطلح الحديث
- خبيرًا بأحوال الرواة وطبقاتهم
- بصيرًا بأسباب الجرح والتعديل
- قادرًا على التمييز بين مراتب الرواة

ولذلك لم يقبل العلماء أحكام عامة الناس، وإنما اعتمدوا على أئمة هذا العلم

2.العدالة والورع

يشترط في الجارح والمعدِّل أن يكون

- عدلًا في دينه
- صادقًا في نقله
- معروفًا بالأمانة
- بعيدًا عن الفسق والكذب

لأن من لم يكن عدلًا لا يُقبل خبره في الحكم على غيره

3.التجرد من الهوى والتعصب

من أهم الضوابط أن يكون الحكم خاليًا من

- التعصب المذهبي
- العصبية القبلية أو الإقليمية
- الخصومة الشخصية
- الحسد أو المنافسة

فالمعتبر هو الحق والدليل فقط.

4..أن يكون الجرح مفسرًا

وهذا من أشهر ضوابط الجرح، ومعناه

أن يذكر الناقد سبب الجرح، مثل: سوء الحفظ، كثرة الخطأ، التدليس، الكذب، الاختلاط، أو الفسق

لأن الجرح المجمل قد يكون مبنيًا على اجتهاد أو سبب غير مؤثر

ولهذا قرر العلماء أن **الجرح المفسر مقدم على التعديل** إذا ثبت سببه وصح قائله

.5.التثبت من صحة الجرح أو التعديل

لا يجوز الحكم على الراوي اعتمادًا على

- الشائعات
- الأخبار غير الموثقة
- النقل المجهول

بل يجب التحقق من ثبوت الخبر، امتثالًا لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[1] .

6.معرفة أسباب الجرح والتعديل

ليس كل خطأ يوجب الجرح، ولذلك ينبغي معرفة الأسباب المؤثرة، ومنها

أسباب الجرح:

- الكذب في الحديث
- التهمة بالكذب
- الفسق الظاهر
- البدعة المكفرة أو المغلظة إذا أثرت في الرواية
- كثرة الغلط
- سوء الحفظ
- الاختلاط
- الجهالة

1 سورة الحجرات الآية 6

أسباب التعديل:

- العدالة
- الضبط
- الصدق
- الأمانة
- إتقان الحفظ أو الكتاب

7.التفريق بين مراتب الجرح

ليس كل جرح سواء، فمن ألفاظه:

- كذاب
- وضاع
- متروك
- ضعيف جدًا
- ضعيف
- لين الحديث
- سيئ الحفظ

ولكل مرتبة حكمها في قبول الرواية أو ردها

8.التفريق بين مراتب التعديل

كذلك التعديل درجات، منها:

- أوثق الناس
- ثقة ثبت
- ثقة
- حافظ
- صدوق
- لا بأس به
- شيخ

وكل مرتبة تدل على درجة معينة من القوة في الرواية

9.الجمع بين أقوال النقاد

إذا اختلف العلماء في راوٍ:

- تُجمع أقوالهم

- يُنظر في أدلتهم
- يُقدَّم قول الأعلم والأعرف بحال الراوي
- يُرجَّح الجرح المفسر إذا استوفى شروطه

10.مراعاة تغير حال الراوي

- قد يتغير الراوي مع الزمن، مثل:
- أن يختلط في آخر عمره
- أو يضعف حفظه
- أو يتحسن ضبطه

ولذلك يفرق العلماء بين رواياته قبل التغير وبعده

11.عدم الجرح بما لا يؤثر في الرواية

فلا يُجرح الراوي لأمور لا علاقة لها بالحديث، مثل:

- الفقر أو الغنى
- النسب
- اللون

- البلد

اختلاف الرأي الفقهي المجرد، ما لم يؤثر في أمانته وضبطه

12.مراعاة قواعد الترجيح عند التعارض

إذا تعارض الجرح والتعديل، فإن العلماء يراعون قواعد، منها:

الجرح المفسر مقدم على التعديل المجمل إذا ثبت سببه

إذا كان الجرح غير مفسر، فلا يقدم على التعديل عند كثير من أهل العلم

ينظر إلى عدد النقاد، وإلى علمهم، وإلى قوة حجتهم، وإلى معرفة كل واحد منهم بحال الراوي

13.الاقتصار على ما تدعو إليه الحاجة

لا يجوز ذكر عيوب الراوي إلا ما يتعلق بقبول حديثه، لأن المقصود حماية السنة، لا الانتقاص من الأشخاص

خلاصة الضوابط

تتلخص ضوابط الجرح والتعديل في:

1.أن يكون الناقد من أهل الاختصاص

2.العدالة والورع

3.التجرد من الهوى

تفسير الجرح وبيان سببه 4.

5.التثبت من صحة الحكم

6.معرفة أسباب الجرح والتعديل

7.مراعاة مراتب الجرح والتعديل

8.الجمع بين أقوال النقاد والترجيح بينها

9.مراعاة تغير حال الراوي

10.ألا يكون الجرح بسبب لا يؤثر في الرواية

11.الاقتصار على ما تدعو إليه الحاجة

12.تطبيق قواعد الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل

وهذه الضوابط هي التي جعلت علم الجرح والتعديل من أدق المناهج النقدية في التراث الإسلامي، وأسهمت في حفظ السنة النبوية وتمييز صحيحها من ضعيفها

الفصل الخامس

نقاد الحديث وأقسامهم

إن علم الحديث النبوي من أشرف العلوم الاسلامية، إذ به تعرف سنة النبي ﷺ وتميز الروايات الصحيحة من الضعيفة، وقد تولى حفظ هذا العلم ونقد رواياته طائفة من الأئمة الاعلام الذين عرفوا بالدقة والتحري وهم نقاد الحديث الذين بذلوا جهدا كبيرا في فحص الأسانيد وتمحيص المتون، والكشف عن أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط وقد تمييز هؤلاء النقاد بمناهج علمية رصينة في الحكم على الروايات، فكانوا ميزانا دقيقا يرجع إليه في قبول الحديث أو رده، ويتفاوت نقاد الحديث في مراتبهم وأقسامهم بحسب سعة علمهم وتمكنهم في النقد، فمنهم الأئمة المتقدمون الذين بلغوا الغاية في هذا الفن، ومنهم من دونهم ممن اعتمد على أقوال غيره أو تخصص في جانب من جوانبه، وإليك التفصيل في هذا .

أقسام نقاد الحديث

أولا: المتشددون

وهم الذين يحتاطون كثيرا في قبول الرواة، وقد يجرحون الراوي بأنى سبب مؤثر . ومن أشهرهم:

1.يحيى بن سعيد القطان (ت 1985هـ) من أئمة النقد، وكان شديد التحري في الرجال قالوا: كان لا يحدث عن كثير ممن يقبلهم غيره

2.يحيى بن معين (ت 233هـ) إمام الجرح والتعديل له عبارات قوية في تضعيف بعض الرواة، مع أنه من أوسع الأئمة معرفة بالرجال

3.أبو حاتم الرازي (ت 277 هـ) اشتهر بالتشدد في توثيق الرواة كثيرا ما يقول ليس بالقوي أو شيخ فيمن قد يحتج به

4.النسائي (ت 303هـ) عرف بشدة النقد، خاصة في كتابه الضعفاء والمتروكين، قال العلماء: شرطه في الرجال أشد من

كثير من أصحاب السنن

5.ابن حبان (ت 354 هـ) له تشدد في بعض المواطن، وغن كان يناقش في بعض أحكامه على الرواة

6.الدارقطني (ت 385 هـ) من كبار أئمة العلل، شديد التدقيق في خفايا الأسانيد

ومن العلماء الذين ذكروا مراتب النقاد: الذهبي وابن حجر العسقلاني، وبينوا أن أحكام المتشددين تحمل على الإحتياط، ولا يقبل جرحه دائما إذا خالف جمهور النقاد

مثال: إذا قال الناقد المتشدد ليس بالقوي قد يكون عند غيره صدوقا حسن الحديث، فينظر إلى مجموع أقوال الأئمة

ثانيا: المعتدلون

وهم الذين يتوسطون بين التشدد والتساهل، ويعد حكمهم من أقوى الأحكام عند كثير من المحدثين . ومن أشهرهم

1.الإمام أحمد (ت 241هـ) إمام في معرفة الرجال والعلل

وكان يوازن بين الأقوال ولا يجرح إلا بعلم

2. علي بن المديني (ت 234 هـ) من كبار نقد الحديث دقيق في العلل، وأحكامه تعد من أصول النقد

3.الإمام البخاري (ت 256 هـ) له منهج دقيق في الرجال والاتصال والعلل، لا يخرج في صحيحه إلا بشروطه المعروفة

4.الإمام مسلم بن الحجاج (ت 261 هـ) من أئمة النقد، وله منهج متوازن في قبول الروايات

5.أبوزرعة الرازي (ت 264 هـ) إمام في الجرح والتعديل، وكان معروفا بالإنصاف

وقد ذكر أهل العلم أن مراتب النقاد ليست دائما حادة، فقد يكون العالم معتدلا في باب، وشديدا في باب آخر

ثالثا: المتساهلون

وهم الذين يتوسعون نسبيا في التوثيق وقبول الرواة ومن أشهرهم:

1.الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ) ذكر العلماء أن له تساهلا في التصحيح، خاصة في كتابه المستدرك على الصحيحين، فصحح أحاديث خالفه فيها غيره

2.ابن حبان (ت354 هـ) مع أنه إمام كبير، نقل عنه تساهل في توثيق بعض المجاهيل ؛ لذلك قال العلماء: يستفاد من توثيقه لكن ينظر فيه

3.العجلي (ت 261 هـ) كان واسعا في التوثيق عند بعض أهل العلم، فوثق جماعة تكلم فيهم غيره

4. ابن خزيمة (ت 311هـ) إمام حافظ،لكن وجد عنده بعض الباحثين أنه قد يتساهل في بعض التصحيحات مقارنة بأئمة العلل

5. السيوطي (ت 911هـ) في بعض أحكامه الحديثية يلاحظ اعتماد واسع على تصحيحات من قبله، وليس دائما على منهج المتقدمين في النقد

ومن القواعد التي يذكرها أهل الحديث:جرح المتشدد لا يقبل وحده دائما إلا بقرينة وتوثيق المتساهل يحتاج معه إلى نظر ومقارنة، فالحكم النهائي يكون بجمع الأقوال

نقاد الحديث من حيث التخصص

1.نقاد الرواة (الجرح والتعديل) مثل يحيى بن معين

2.نقاد العلل الخفية: مثل علي بن المديني والدارقطني

3.نقاد المتون والأسانيد معا: مثل البخاري ومسلم بن الحجاج

أشهر أئمة الجرح والتعديل

- شعبة بن الحجاج
- يحيى بن سعيد القطان
- عبد الرحمن بن مهدي

- يحيى بن معين
- أحمد بن حنبل
- البخاري
- مسلم بن الحجاج
- أبو زرعة الرازي
- أبو حاتم الرازي
- النسائي
- الدارقطني

وغيرهم كثير .

وخلاصة الأمر أن النقاد ليسوا على درجة واحدة في التشدد والتساهل، ولذلك يجمع الباحث أقوالهم وينظر في أسباب الجرح والتعديل للوصول إلى الحكم الأقرب للصواب

الفصل السادس

التعديل، من تقبل روايته، بم يثبت التعديل

تقبل رواية الراوي إذا توفرت فيه شروط القبول، وأهمها:

1.الإسلام: فلا تقبل الرواية من الكافر

2.البلوغ والعلقل عند الأداء

3.العدالة: وهو الاستقامة على الدين والمروءة

4.الضبط: بأن يكون حافظا لما يرويه او ضابط الكتابة

5.اتصال السند

6.السلامة من الشذوذ والعلة

ولهذا يقول العلماء: الراوي المقبول هو العدل الضابط

يثبت تعديل الراوي بعدة أمور منها:

1.تنصيص إمام معتبر على تعديله: كقولهم ثقة أو حافظ أو لا

بأس به

2.الاستفاضة والشهرة: بأن يشتهر بين أهل العلم بالعدالة والثقة، كحال كثير من الأئمة المشهورين

3.تخريج الأئمة له في الكتب المعتمدة مع الاحتجاج به: وخاصة إذا أكثر البخاري أو مسلم من الرواية عنه محتجين به

4.حكم القاضي أو الإمام بعدالته في الشهادة ونحوها: عند من يعتبر ذلك من طرق إثبات العدالة

كم عدد المعدلين المطلوب ؟

اختلف العلماء:

فقيل يكفي معدل واحد كما يكفي الجارح واحد، وقيل لابد من اثنين قياسا على الشهادة، والجمهور على الاكتفاء بقول إمام واحد معتبر خبير بأحوال الرجال

الفصل السابع

ألفاظ التعديل، مراتب التعديل

ألفاظ التعديل هي العبارات التي يستخدمها أئمة الجرح والتعديل للدلالة على قبول الراوي والثقة به، وهي ليست في مرتبة واحدة، بل تتفاوت قوة وضعفا، وقد أولى العلماء عناية كبيرة ببيان أحوال الرواة من خلال ألفاظ مخصوصة تدل على درجاتهم في العدل والضبط، وتعد ألفاظ التعديل من الأدوات الأساسية التي اعتمد عليه النقاد في الحكم على الرواة، إذ تعكس هذه الألفاظ مراتب متفاوته في التوثيق، تبدأ من أعلى درجات التوثيق والضبط وتنتهي بما هو دون ذلك من مراتب القبول وقد وضع العلماء لهذه الألفاظ مراتب دقيقة تعرف بمراتب التعديل، بحيث يفهم من كل لفظ درجته وقيمته في ميزان النقد الحديثي، مما يعكس دقة هذا العلم وعمق منهجيته .

وقد ذكر العلماء مراتب متعددة، ومن أشهرها تقسيم ابن أبي حاتم وابن حجر العسقلاني

المرتبة الأولى: (أعلى مراتب التعديل) وهي الألفاظ الدالة على غاية التوثيق مثل:

- أوثق الناس
- اثبت الناس
- إليه المنتهى في التثبت
- لا يسأل عنه
- حجة

مثل ما كان يقولون في مالك بن أنس: نجم السنن وإمام أهل المدينة

وحكم هذه المرتبة يحتج بحديث صاحبها اتفاقا

المرتبة الثانية: ما قارب أعلى التوثيق مثل:

- ثقة ثقة
- ثقة ثبت
- ثقة حجة
- ثبت حجة - إمام

مثل قولهم في سفيان الثوري ثقة حافظ إمام

وحكمها أصحابها من أئمة الرواية الاحتجاج بهم

المرتبة الثالثة: الثقة المطلقة مثل:

- ثقة
- ثبت
- متقن
- حافظ

ومن أمثلتها قول النقاد فلان ثقة، وهذا من أكثر ألفاظ التعديل استعمالا

المرتبة الرابعة: دون الثقة بقليل مثل:

- صدوق
- لا بأس به
- ليس به بأس
- محله الصدق
- مأمون

وهذه المرتبة تدل على العدالة مع خفة في الضبط ، وحكمها يكتب حديثه ويحتج به غالبا إذا لم يخالف الثقات

المرتبة الخامسة: ألفاظ القبول والمتابعة، مثل:

- شيخ
- صالح الحديث
- يكتب حديثه
- حسن الحديث

وحكمها: يستشهد بحديث صاحبها ويعتبر به، وقد يرتقي حديثه إلى الحسن لغيره

المرتبة السادسة: أدنى مراتب التعديل ، مثل:

- شيخ وسط
- مقبول
- مستور
- معروف

وهذه ليست توثيقا قويا، وحكمها: لا يحتج بحديث صاحبها

استقلالا إلا مع المتابعات والشواهد .

تنبيهات:

1.ليس كل ألفاظ التعديل سواء: فثقة ثبت أقوى من ثقة ثقة وثقة أقوى من صدوق وصدوق أقوى من لا بأس به

2.تختلف دلالات الألفاظ باختلاف النقاد، فبعض الأئمة كابو حاتم الرازي كان دقيقا جدا، حتى إن قوله صالح الحديث لا يساوي عنده ثقة

3.الجمع بين أقوال النقاد: لا يعتمد الباحث على لفظ واحد فقط، بل يجمع أقوال الأئمة وينظر في أسباب الجرح والتعديل

الفصل الثامن

الجرح: من يترك حديثه، البدعة والمبتدعون ومروياتهم، مراتب وألفاظ الجرح

وفيه مبحثان:

وضع علماء الحديث ضوابط دقيقة للجرح، وبينوا مراتبه وألفاظه التي تستخدم في الحكم على الرواة، بحيث يفهم من كل لفظة درجة الراوي من حيث الضعف أو السقوط أو الرد، كما تناولوا أيضا مسائل دقيقة تتعلق بقبول الرواية أو ردها، ومن أهمها مسألة رواية المبتدع، لما فيها من تفصيلات مرتبطه بنوع البدعة ودرجة صاحبها وأثر ذلك على القبول أو الرد

المبحث الأول

من يترك حديثه بسبب البدعة

في علم الجرح والتعديل ليس كل مبتدع ترد روايته بإطلاق، بل فصل العلماء في ذلك تفصيلا دقيقا، وقد ذكر العلماء أن المبتدع على مراتب:

1.الداعي إلى بدعته

وهو الذي ينشر البدعة ويدعو الناس إليها، جمهور المحدثين على التشديد في أمره، وكثير منهم لا يقبل روايته قال الإمام مالك بن أنس: لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أرو الناس ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وان كنت لاتتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه و سلم ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث[1] .

1 المحدث الفاصل ج 1 ص 403

قال الخطيب: وحكى بعض أصحاب الشافعى رضى الله عنه خلافا بين أصحابه فى قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته وقال أما إذا كان داعية إلى بدعته فلا خلاف بينهم فى عدم قبول روايته ثم حكى عن ابن حبان أنه لا يعلم خلافا فى أنه لا يجوز الاحتجاج بالداعية[1] .

2.المبتدع غير الداعية إلى بدعته

إذا كان صادقا ضابطا ولم تكن بدعته مكفرة، فقد قبل كثير من الأئمة روايته، ولهذا روى الإمام البخاري والإمام مسلم بن الحجاج عن بعض من وصفوا ببدع لا تخرج من الإسلام، كالتشيع الخفيف والإرجاء، قال أهل العلم: والذي حملهم على قبول رواية المبتدع أنّها وجدت بدع في كبار المحدثين مثل: الأعمش بالتشيع، وأبي إسحاق بالتشيع، وقتادة بالقدر، فوجد في كبار المحدثين بحيث لو ردّت أحاديثهم لردّت سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فحملهم على أن يقبلوا حديثهم، وهو أمر ضروريّ، حتى أبوإسحاق الجوزجاني بعد

1 التقييد والايضاح ج 1 ص 149

أن ذكر جماعةً من الشيعة قال: لو رددنا حديث هذا الضرب لرددنا الكثير من سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

3. صاحب البدعة المكفرة

إذا كانت بدعته تخرجه من الإسلام فلا تقبل روايته، لأنه فقد شرط العدالة

قال الحافظ ابن حجر: والمعتمد أن الذي ترد بدعته روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله[1] .

والبدعة المكفرة: كانكار أمر معلوم من الدين بالضرورة أو تكذيب نصوص قطعية فصاحبها لا تقبل روايته عند الجمهور

1 تدريب الراوي ج 1 ص 324

المبحث الثاني

مراتب وألفاظ الجرح

رتب علماء الحديث ألفاظ الجرح من الأخف إلى الأشد، لأن الجرح ليس في درجة واحدة، فبعضه يدل على ضعف يسير، وبعضه يدل على ضعف شديد وسقوط الرواية بالكلية

المرتبة الأولى: الجرح الخفيف: وهي ألفاظ تدل على وجود ضعف في الراوي مع إمكان الاعتبار بحديثه في المتابعات والشواهد مثل:

- فيه مقال
- ليس بالقوي
- لين الحديث
- ضعيف
- فيه ضعف

كان يحيى بن معين يقول: ليس بالقوي، واستعمل الامام أحمد لفظ لين الحديث في عدد من الرواة

المرتبة الثانية: الجرح المتوسط: ويدل على ضعف أشد من السابق مثل:

- منكر الحديث
- واهي الحديث
- ضعيف جدا
- لا يحتج به

قال البخاري: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه[1] .

المرتبة الثالثة: الجرح الشديد: وتدل على سقوط الاحتجاج بالرواية، مثل:

- متروك الحديث
- ذاهب الحديث
- ساقط
- هالك

1 الخبر الثابت ج 1 ص 27

المرتبة الرابعة: الجرح المتعلق بالكذب: وهي أشد مراتب الجرح، مثل:

- كذاب
- وضاع
- يضع الحديث
- دجال
- أفاك

قال الخطيب - رحمه الله - " فأما الكذاب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - بوضع الحديث، وادعاء السماع، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم: أنه يوجب رد الحديث أبدًا، وإن تاب فاعله[1] .

وهذا مما لا شك فيه من حرص أئمة الحديث على الدين وصحة الرواية، حتى لا يدخل في الدين ما ليس منه قال ابن المبارك: الاسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء بما

1 الجواهر السلمانية على المنظومة البيقونية ج 1 ص 300

شاء[1] .

قال محمد بن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا ممن تأخذون دينكم[2]

1 الجامع لأخلاق الراوي ج 2 ص 200

2 الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 121

الفصل التاسع

تعارض الجرح والتعديل، تفسير الجرح والتعديل

إن علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث التي بها يعرف حال الرواة وتميز الأخبار المقبولة من المردودة، وقد اعتمد المحدثون في ذلك على أقوال النقاد من حيث التعديل الذي يدل على العدالة والضبط، او الجرح الذي يبين ما يقدح في الراوي، غير أن أقوال النقاد قد تتعارض أحيانا في الرواي الواحد، فيوثقه بعضهم ويضعفه بعضهم، مما يفتح بابا مهما من أبواب هذا العلم وهو مسألة تعارض الجرح والتعديل، وقد اعتنى علماء الحديث ببيان القواع د التي يرجع إليها عند التعارض، وترجيح أحد القولين وفق ضوابط دقيقة تراعي قوة الدليل، ودرجة الجرح، وعدالة الناقد، وسبب الجرح .

وتعارض الجرح والتعديل يعني: أن يوجد في الراوي من يوثق (تعديل) وفي المقابل من يجرح (تضعيف) فيختلف حكم الأئمة فيه .

أسباب التعارض

1.اختلاف علم النقاد بحال الراوي

2.اطلاع بعضهم على علة لم يطلع عليها الآخر

3.اختلافهم في شدة شروط القبول

4.اختلاف تفسيرهم لبعض العبارات

القواعد العامة عند التعارض

1.تقديم الجرح المفسر على التعديل، إذا كان الجرح مبينا سببه قدم على التعديل

قال ابن الصلاح: إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل: فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل . فإن كان عدد المعدلين أكثر: فقد قيل: التعديل أولى . والصحيح - والذي عليه الجمهور - أن

الجرح أولى لما ذكرناه[1] .

2.لا يقبل الجرح المبهم مع التعديل الصريح

إذا قال أحدخم ثقة وقال آخر ضعيف بدون سبب، فالأصل تقديم التعديل

3.إذا كان الجارح متشددا والمعدل معتدلا يوازن بينهما: لأن بعض الأئمة قد يجرحون بأسباب دقيقة لا تؤثر عند غيرهم

4.**إذا كان سبب الجرح غير قادح** لا يعتبر: مثل بعض الخلافات التي لا تمس العدالة ولا الضبط

5.**كثرة المعدلين تقوي جانب التوثيق** ..كثرة الجارحين تقوي جانب الجرح إذا اتحد السبب

6.**إذا أمكن الجمع بين الأقوال جمع**:مثل أن يكون الراوي ثقة لكنه يخطئ، فيقال: هو ثقة في نفسه مع وجود وهم في بعض حديثه

1 مقدمة ابن الصلاح ج1 ص 61

الفصل العاشر

التخريج: تعريفه، فوائده، حقائق أساسية في التخريج، نماذج تتضح منها فوائد التخريج

، وفيه ثلاثة مباحث:

إن علم التخريج من العلوم الحديثية التي نشأت لخدمة السنة النبوية وبيان مصادرها الأصلية، حيث يعنى هذا العلم بإرجاع الحديث إلى مصادره في كتب السنة، مع بيان طرقه وأسانيده ودرجاته عند أهل الحديث، ويعد التخريج خطوة أساسية في دراسة الحديث والحكم عليه، وإذ لا يمكن التحقق من صحة الرواية أو ضعفها إلا بعد معرفة موضعها في كتب السنة وطرق ورودها المختلفة، وقد اهتم العلماء بهذا الفن عناية كبيرة لما له من أثر مباشر في ضبط الروايات وتمييز الصحيح من غيره، كما تظهر فوائده في تسهيل الوصول إلى الأحاديث، وكشف عللها، ومعرفة اختلاف طرقها وشواهدها .

المبحث الأول

تعريف التخريج وفوائده

التخريج لغةً: مصدر الفعل خرَّج بمعنى أظهر وأبرز، فالتخريج هو الإظهار والإبراز

والتخريج عند المحدثين له معنيان:

1.معنى عام: وهو إخراج الحديث من مصادره الأصلية مع بيان موضع إسناده وطرقه وألفاظه .

2.المعنى الخاص عند المصنفين: وهو: إيراد الحديث مع ذكر من أخرجه من الأئمة في كتبهم مثل: البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم

وينقسم التخريج إلى أقسام:

1.التخريج من مصادر الحديث الأصلية (كالصحيحين والسنن)

2.التخريج بالألفاظ أو الأطراف

3.التخريج بواسطة الكتب الجامعة أو الفهارس

4.تخريج حديث معين في بحث علمي مع الحكم عليه

فوائد التخريج

فوائد علم التخريج كثيرة، وهو من أهم علوم الحديث؛ لأنه يربط الباحث بالمصادر الأصلية للأحاديث، ويساعده على التحقق من صحتها وفهمها. ومن أبرز فوائده:

الوصول إلى المصدر الأصلي للحديث

- يعرّف الباحث بالكتاب الذي ورد فيه الحديث أول مرة أو أشهر مواضعه .
- يميز بين الروايات المختلفة للحديث في كتب السنة .

معرفة درجة الحديث

يساعد في معرفة هل الحديث صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع .

وذلك من خلال دراسة الأسانيد وأقوال أئمة الحديث .

التحقق من صحة نسبة الحديث إلى النبي ﷺ

- يمنع من تداول الأحاديث المكذوبة أو الضعيفة على أنها صحيحة .
- يسهم في حفظ السنة النبوية من التحريف .

جمع طرق الحديث ورواياته

قد يروى الحديث بألفاظ متعددة أو من عدة صحابة .

جمع الطرق يساعد على فهم الحديث بصورة أكمل، وقد تقوي بعض الطرق بعضها الآخر .

معرفة اختلاف ألفاظ الحديث

يبين الألفاظ المختلفة بين الروايات .

يساعد على اختيار اللفظ الأدق عند الاستدلال أو النقل .

التعرف على أحوال الرواة

يتيح معرفة عدالة الرواة وضبطهم .

يكشف الرواة الضعفاء أو المتروكين أو المجهولين .

التمييز بين المقبول والمردود

يمكن الباحث من قبول الأحاديث التي ثبتت صحتها ورد ما لم يثبت .

خدمة الفقه والاستنباط

يعتمد الفقهاء على الأحاديث الصحيحة في استخراج الأحكام الشرعية .

التخريج يساعد على معرفة الحديث الذي يصلح للاحتجاج .

كشف العلل الخفية

قد يكون ظاهر الإسناد الصحة، لكن توجد علة لا يعرفها إلا المتخصصون .

التخريج يجمع الطرق ويكشف هذه العلل .

معرفة الناسخ والمنسوخ

من خلال جمع الروايات ومعرفة تاريخها يمكن التمييز بين الأحكام المتقدمة والمتأخرة .

الرد على الشبهات

يمكن الباحث من الدفاع عن السنة النبوية بالاعتماد على المصادر الأصلية وأقوال أئمة الحديث .

تنمية مهارة البحث العلمي

- يدرب الباحث على الرجوع إلى المصادر الأصلية .
- ينمي الدقة والأمانة العلمية في توثيق النصوص .

توثيق الأحاديث في البحوث والرسائل العلمية

يعد التخريج جزءًا أساسيًا في الأبحاث الشرعية .

يبين مكان الحديث ودرجته وأقوال العلماء فيه .

حفظ الوقت والجهد

باستخدام قواعد التخريج وكتبه يمكن الوصول إلى الحديث بسرعة بدل البحث العشوائي .

خدمة الدعوة والتعليم

يساعد الخطباء والدعاة والمعلمين على الاستشهاد بالأحاديث الثابتة، وتجنب نشر الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة .

خلاصة

يمكن تلخيص فوائد علم التخريج في أربعة محاور رئيسية:

- **توثيق الحديث** بالرجوع إلى مصادره الأصلية
- **الحكم على الحديث** من حيث الصحة والضعف
- **فهم الحديث** من خلال جمع طرقه وألفاظه
- **خدمة العلوم الشرعية** كالفقه، والتفسير، والعقيدة، والبحث العلمي، مع الحفاظ على السنة النبوية من الخطأ والتحريف

المبحث الثاني

حقائق أساسية في التخريج

1.التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية: أي أعزو الحديث إلى الكتب التي أخرجته،مع بيان درجته وألفاظه وطرقه عند الحاجة

2.التخريج لا يقتصدر على ذكر المصدر فقط بل يشمل: معرفة مواضع الحديث، جمع طرقه وأسانيده، دراسة الرواة، معرفة الصحيح من الضعيف

3.الحديث قد يروى بألفاظ متعددة والتخريج يكشف الزيادات، الاختلاف بين الروايات، الرواية الأصح

4. التخريج أساس لدراسة صحة الحديث، فلا يمكن الحكم على الحديث غالبا إلا بعد جمع طرقه والنظر في رجاله واتصاله

المبحث الثالث

نماذج تتضح منها فوائد التخريج

1.معرفة درجة الحديث: مثال: حديث يذكر في كتاب وعظي بلا سند، بالتخريج يعرف هل هو في صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو غيرهما، وهل صححه العلماء أو ضعفوه

2. معرفة تعدد الطرق وتقوية الحديث مثال: حديث يكون في اسناده ضعف، ثم نجد له طريقا آخر ؛ فينظر العلماء هل ينجبر ضعفه أم لا

3.كشف الأخطاء في نسبة الأحاديث قد ينسب حديث إلى كتاب ليس فيه، والتخريج يبين موضعه الصحيح

4.معرفة علة الحديث مثال: قد يكون السند ظاهره الصحة، لكن عند جمع الطرق يظهر ان راويا أخطأ في رفع الحديث أو وصل ما أرسله غيره

5.خدمة الفقه والاستنباط فالفقيه يحتاج معرفة ثبوت الحديث وطرقه قبل بناء الحكم عليه

6. معرفة اختلاف الروايات مثال: زيادة كلمة أو جملة في بعض الطرق، فيعرف هل هي محفوظة أم شاذة

فالتخريج هو الطريق الذي ينقل الباحث من مجرد سماع الحديث إلى معرفة مصدره، وطرقه، ورجاله، وحكم العلماء عليه

الفصل الحادي عشر
طرق تخريج حديث رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم

وفيه ستة مباحث:

تنوعت طرق تخريج الحديث التي اعتمدها المحدثون والباحثون، تبعا لاختلاف وسائل البحث في المصادر الحديثية وتعدد مسالك الوصول إلى الروايات، وسيأتي تفصل ذلك في هذا الفصل

المبحث الأول

أهم مؤلفات التخريج:

أهم المؤلفات التي يعتمد عليها

تُعد المؤلفات المعتمدة في علم التخريج متنوعة بحسب الغرض من التخريج؛ فمنها كتب السنة الأصلية، ومنها كتب الأطراف، وكتب المعاجم، وكتب الزوائد، وكتب الأحكام على الأحاديث، وكتب الفهارس. وفيما يلي أهمها مع شيء من التفصيل:

أولًا: الكتب الأصلية (مصادر الحديث)

وهي أول ما يرجع إليه الباحث عند تخريج الحديث، لأنها تروي الأحاديث بأسانيدها.

صحيح البخاري

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .

أصح كتاب بعد القرآن الكريم عند جمهور أهل السنة .

يمتاز بدقة الأسانيد وقوة شروط قبول الحديث .

صحيح مسلم

للإمام مسلم بن الحجاج .

يأتي بعد صحيح البخاري في الصحة .

يتميز بجمع طرق الحديث في موضع واحد .

سنن أبي داود

للإمام أبو داود السجستاني .

يركز على أحاديث الأحكام، ويضم الصحيح والحسن والضعيف .

جامع الترمذي

للإمام محمد بن عيسى الترمذي .

يذكر غالبًا حكمه على الحديث، وينقل أقوال العلماء .

سنن النسائي

للإمام أحمد بن شعيب النسائي .

يعد من أصح كتب السنن .

سنن ابن ماجه

للإمام محمد بن يزيد ابن ماجه .

يكمل الكتب الستة، وفيه أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة .

مسند أحمد

للإمام أحمد بن حنبل .

رتب الأحاديث على أسماء الصحابة، ويعد من أكبر دواوين السنة .

ثانيًا: كتب المعاجم والمسانيد

تفيد في العثور على الحديث إذا لم يوجد في الكتب الستة.

- **المعجم الكبير**
- **المعجم الأوسط**
- **المعجم الصغير**

جميعها للإمام سليمان بن أحمد الطبراني .

تضم عددًا كبيرًا من الأحاديث والروايات .

ومنها أيضًا:

- مسند أبي يعلى .
- مسند البزار .

ثالثًا: كتب الأطراف

تساعد الباحث في معرفة مواضع الحديث في مصادره المختلفة.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

للإمام يوسف بن عبد الرحمن المزي .

من أهم كتب الأطراف، ويعد مرجعًا رئيسًا في التخريج .

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة

للإمام أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني .

يجمع أطراف أحاديث عدد من كتب السنة .

رابعًا: كتب الزوائد

تجمع الأحاديث الزائدة على الكتب الستة.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للإمام نور الدين الهيثمي .

يبين غالبًا درجة الأحاديث وحال الرواة .

المطالب العالية

للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني .

يجمع زوائد عدد من المسانيد

خامسًا: كتب التخريج الخاصة

وهي كتب خرج فيها مؤلفوها أحاديث كتب معينة.

نصب الراية لأحاديث الهداية

للإمام عبد الله بن يوسف الزيلعي .

خرج أحاديث كتاب ***الهداية*** في الفقه الحنفي .

التلخيص الحبير

للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني .

خرج أحاديث كتاب **الرافعي** في الفقه الشافعي، مع بيان درجتها .

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

يعتني بتخريج الأحاديث والحكم عليها .

سادسًا: كتب أحكام الحديث

يعتمد عليها لمعرفة صحة الحديث أو ضعفه.

السلسلة الصحيحة .

السلسلة الضعيفة .

وكلاهما للشيخ محمد ناصر الدين الألباني

سابعًا: الفهارس والمعاجم الحديثة

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي .

يساعد في الوصول إلى الحديث عن طريق كلمة من ألفاظه .

يعد من أهم الوسائل الحديثة في التخريج .

خلاصة

يمكن تقسيم أهم مؤلفات التخريج إلى:

الكتب الأصلية :صحيح البخاري، صحيح مسلم، السنن الأربع، مسند أحمد .

كتب المعاجم والمسانيد :معاجم الطبراني، مسند أبي يعلى، مسند البزار .

كتب الأطراف :تحفة الأشراف، إتحاف المهرة .

كتب الزوائد : مجمع الزوائد، المطالب العالية .

كتب التخريج الخاصة : نصب الراية، التلخيص الحبير، إرواء الغليل .

كتب الحكم على الحديث والفهارس :السلسلة الصحيحة، السلسلة الضعيفة، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي .

وهذه المؤلفات تُعد من أهم المراجع التي يعتمد عليها الباحثون وطلاب العلم في تخريج الأحاديث، ومعرفة مصادرها، وطرقها، ودرجتها، وأقوال أهل العلم فيها .

المبحث الثاني

الطريقة الأولى: التخريج بناء على مطلع الحديث: مزيتها، عيبها، المؤلفات فيها

هي طريقة البحث عن الحديث من خلال الكلمات الأولى أو جزء من أوله، وذلك بالرجوع إلى الكتب التي رتبت الأحاديث على أوائل الألفاظها

مزايا هذه الطريقة

1.سرعة الوصول إلى الحديث إذا كان أوله معلوما

2. تسهيل معرفة مصادر الحديث الأصلية

3.توفرالوقت والجهد مقارنة بالبحث العشوائي في كتب السنة

4.نافعة للباحث والخطيب والمدرس عند وجود نص الحديث أو جزء من أوله

عيوبها

1.لا تنفع إذا لم يعرف أول الحديث بدقة

2.قد تختلف روايات الحديث في ألفاظ البداية، مما يصعب العثور عليه

3.لا تصلح للبحث عن حديث يعرف موضوعه فقط دون معرفة شيء من ألفاظه

4.تحتاج إلى معرفة جيدة بألفاظ الحديث وضبطها

أشهر المؤلفات المعتمدة فيها

1.الجامع الصغير للإمام جلال الدين السيوطي، وقد رتبه على أوئل الأحاديث

2.فيض القدير للإمام عبد الرؤوف المناوي

3.كشف الخفاء ومزيل الإلباس للإمام إسماعيل العجلوني

4.المقاصد الحسنة للإمام شمس الدين السخاوي

5.المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وهو من أهم المراجع الحديثية في البحث بالألفاظ

المبحث الثاني

الطريقة الثانية: التخريج بألفاظ الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

هو البحث عن الحديث من خلال كلمة أو أكثر من ألفاظ متنه، سواء في أوله أو أوسطه أو آخره، ثم الرجوع إلى الكتب التي فهرست ألفاظ الأحاديث ورتبتها ترتيبا هجائيا

مزاياها

1.من أسرع طرق التخريج وأكثرها استعمالا

2.لا يشترط معرفة الصحابي الراوي

3.لا يشترط معرفة أول الحديث

4.يمكن الوصول للحديث بكلمة من أوله أو أوسطه أو آخره

5.تساعد في معرفة مواضع الحديث في عدد كبير من المصادر

6. نافعة جدا للأحاديث المشهورة التي يحفظ منها جزء يسير

عيوبها

1.تحتاج إلى معرفة لفظة مؤثرة أو نادرة في الحديث

2.قد يصعب للوصول إلى الحديث إذا كانت الكلمة كثيرة التداول

3.تحتاج إلى مهارة لمعرفة الجذر اللغوي للكلمة

4.لا تفيد إذا أخطأ الباحث في لفظ الحديث

5.قد ترد الكلمة نفسها في عدد كبير من الأحاديث فيطول البحث

أشهر المؤلفات المعتمدة فيها

1.المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أشرف عليه أرنولد فنسنك بمشاركة عدد من الباحثين، وهو أعظم كتاب في هذا الباب، يجمع ألفاظ الحديث من الكتب التسعة وغيرها، ويرتب الكلمات على جذورها اللغوية

2.مفتاح كنوز السنة لارنولد فنسينك، وإن كان يغلب عليه الجانب الموضوعي، فإنه يفيد كذلك في الوصول إلى الحاديث

3.الفهارس اللفظية الملحقة بكتب السنة، مثل: الفهارس الموجودة في صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي

المبحث الثالث

الطريقة الثالثة: التخريج بواسطة الراوي الأعلى: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

هو ان يعرف الباحث الصحابي الذي روي الحديث، ثم يبحث عنه في الكتب التي رتبت الأحاديث على أسماء الصحابة، كالمسانيد والمعاجم وكتب الأطراف

مزاياها

1.الدقة في الوصول إلى الحديث إذا عرف الصحابي

2.جمع طرق الحديث ورواياته من المصادر المختلفة

3.معرفة الإسناد كاملا ودراسته

4.تمييز ألفاظ الروايات المختلفة للحديث الواحد

5. معرفة مرويات الصحابي كاملة في الباب الواحد

عيوبها

1.لا تنفع إذا لم يعرف الصحابي

2.تحتاج إلى معرفة جيدة بأسماء الصحابة

3. قد يروى الحديث عن أكثر من صحابي

4. تستغرق وقتا أطول من بعض الطرق الأخرى

5.يصعب استعمالها على المبتدئين مقارنة بالتخريج بالألفاظ

أهم المؤلفات فيها:

ومن أبرز المؤلفات التي يعتمد عليها في هذا النوع

1.مسند الإمام أحمد

أكبر المسانيد المشهورة

رتبه مؤلفه على أسماء الصحابة .

يعد من أهم مصادر التخريج بواسطة الراوي الأعلى .

2.مسند أبي يعلى

مرتب على أسماء الصحابة .

يضم عددًا كبيرًا من الأحاديث بأسانيدها .

3.مسند البزار

يعرف أيضًا بـ **البحر الزخار** .

مرتب على أسماء الصحابة، مع تعليقات للمؤلف على بعض الأسانيد .

4.المعجم الكبير

رتب غالبًا على أسماء الصحابة

من أهم مصادر السنة التي تفيد في التخريج

5.المطالب العالية

جمع فيه الأحاديث الزائدة على الكتب الستة، وهو من المراجع المفيدة في التخريج .

6.أطراف المسانيد

مثل تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وهو من أهم كتب الأطراف، ويساعد الباحث في الوصول إلى مواضع الحديث في الكتب الأصلية من خلال الصحابي أو طرف الحديث .

المبحث الرابع

الطريقة الرابعة: التخريج بناء على موضوع الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

هو الوصول إلى الحديث النبوي من خلال معرفة موضوعه أو الباب الفقهي أو العقدي أو الأخلاقي الذي يتحدث عنه، ثم البحث عنه في الكتب التي رتبت أحاديثها على الأبواب والموضوعات .

مزاياها

1.سهولة البحث لمن عرف موضوع الحديث ولم يعرف ألفاظه

2.مناسبة للفقهاء والوعاظ ؛ لأنهم غالبا يهتمون بالموضوع أكثر من السند

3.تساعد على جمع الأحاديث الواردة في الباب الواحد

4. تمكن الباحث من معرفة أقوال الفقهاء واستدلالا تهم في المسألة

5.تفيد في الدراسات الموضوعية والفقهية

عيوبها

1.تحتاج إلى معرفة دقيقة بموضوع الحديث

2.قد يختلف العلماء في تصنيف الحديث تحت أي باب أو موضوع وهذا يصعب عملية الوصول للحديث

3.إذا كان للحديث أكثر من موضوع فقد يصعب العثور عليه

4.تستغرق وقتا طويلا في الكتب الكبيرة كثيرة الأبواب

5. لا تصلح إذا جهل الباحث موضوع الحديث أو أخطأ في

تحديده

أهم المؤلفات التي يعتمد عليها

أولا كتب الجوامع

1.الجامع الصحيح للبخاري

2.صحيح مسلم

3.جامع الترمذي

ثانيا: كتب السنن

1.سنن أبي داود

2. سنن النسائي

3.سنن ابن ماجة

ثالثا: المصنفات المرتبة على الأبواب

1.مصنف ابن أبي شيبة

2.مصنف عبد الرزاق

3.موطأ مالك

المبحث الخامس

الطريقة الخامسة: التخريج بناء على صفة الحديث: مزاياها، عيوبها، المؤلفات فيها

هو البحث عن الحديث والوصول إلى مصادره الأصلية عن طريق معرفة صفة من صفاته، سواء كانت الصفة متعلقة بالسند أو المتن

ومن الصفات التي يبحث بها:

- الحديث القدسي
- الحديث المتواتر
- الحديث المشهور
- الحديث المرسل
- الحديث الموضوع

مزاياها

1.تسهيل الوصول إلى الحديث إذا عرفت صفته ولم يعرف

راويه أو ألفاظه

2.تفيد الباحث في معرفة درجة الحديث وحكم المحدثين عليه

3.تساعد على جمع الأحاديث التي تشترك في وصف معين

4.تختصر الوقت عند البحث في الكتب المختصة في نوع معين من الأحاديث

5.نافعة في الدراسات الحديثية والنقدية

عيوبها

1.تحتاج إلى معرفة دقيقة بصفة الحديث

2.قد يختلف العلماء في وصف الحديث والحكم عليه

3.لا تشمل جميع الأحاديث، بل الأحاديث التي صنفت وفق أوصاف معينة .

4.قد يندرج الحديث تحت أكثر من وصف مما يصعب عملية البحث

5.تحتاج إلى الإلمام بالمصنفات المتخصصة في أنواع الحديث

أهم المؤلفات فيها

اولأ: الأحاديث المتواترة

1.الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي

2.قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة،(تلخيص وزيادات) للسيوطي

3.نظم المتناثر في الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني

ثانيا: الأحاديث القدسية

1.الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية للمناوي

2.الأحاديث القدسية، جمع وتصنيف عدد من العلماء المعاصرين

ثالثا: الأحاديث المشتهرة على الألسنة

1.المقاصد الحسنة في بيان كثير من الحاديث المشتهرة على

الألسن ـ للسخاوي

2.كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما أشتهر من الأحاديث على ألسن الناس ـ للعجلوني

3.تذكرة الموضوعات (فما اشتهر بغير أصل) للفتني

رابعا: الأحاديث الموضوعة

1.الموضوعات لابن الجوزي

2.اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي

3.تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ـ لابن عراق الكناني

خامسا: المراسيل

1.المراسيل لأبي داود السختياني

2.المراسيل للدارقطني

3. المراسيل لابن أبي حاتم

4.تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لابو الفضل العراقي

الخاتمة

فقد تم بحمد الله وتوفيقه إتمام هذا الكتاب الذي تناولنا فيه أصول التخريج ودراسة الأسانيد، وبينا فيه أهم القواعد التي يعتمد عليها الباحث في تتبع الحاديث النبوية ومعرفة مصادرها،والحكم عليها صحة وضعفا، وفق مناهج أئمة هذا الشأن من المحدثين النقاد، وبينا طرق التخريج الخمس، وبينا فوائد وثمار هذا العلم الجليل، ولا نزعم في هذا العمل الكمال، فالكمال لله وحده ولكن حسبنا أننا حاولنا تقريب هذا العلم الجليل، وإبراز أهم قواعده لمن أرد التدرج فيه، سائل الله عز وجل أن ينفع به كتابه وقارئه، وان يجعله خالصا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع والمصادر

1. الكتاب: شرح علل الترمذي لابن رجب

المؤلف: الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)

المحقق: د.نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد.

عدد الأجزاء: 2

2. **الكتاب: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**

المؤلف: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي

الناشر: دار الفكر - بيروت

الطبعة الثالثة، 1404

تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب

عدد الأجزاء: 1

3. **الكتاب: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**

المؤلف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

الناشر: دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

الطبعة الأولى، 1389هـ - 1970م

تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان

عدد الأجزاء: 1

4. **الكتاب: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض

تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف

عدد الأجزاء: 2

5. **الكتاب: الخبر الثابت.**

المؤلف: يوسف بن هاشم بن عابد اللحياني.

تقديم الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد.

مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث

6. **الكتاب: الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية**

كتبه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

من دار الحديث بمأرب

7. **الكتاب: الكفاية في علم الرواية**

المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي

الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة

تحقيق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني

عدد الأجزاء: 1

8. **الكتاب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**

المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر

الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، 1403

تحقيق: د. محمود الطحان

عدد الأجزاء: 2

9. **الكتاب: علوم الحديث**

المؤلف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري

الناشر: مكتبة الفارابي

الطبعة: الأولى 1984 م

عدد الأجزاء: 1

9. **الكتاب: لسان الميزان**

المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي

الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت

الطبعة الثالثة، 1406 - 1986

تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند

عدد الأجزاء: 7

10. **الكتاب: تهذيب التهذيب**

المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي

الناشر: دار الفكر - بيروت

الطبعة الأولى، 1404 - 1984

عدد الأجزاء: 14

11. **الكتاب: النكت على مقدمة ابن الصلاح**

المؤلف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر

الناشر: أضواء السلف - الرياض

الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م

تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج

عدد الأجزاء: 3

12. **الكتاب: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري

المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر

الناشر: دار طوق النجاة

الطبعة: الأولى 1422هـ

عدد الأجزاء: 9

13. **الكتاب: مختصر منهاج السنة**

اختصره الشيخ عبد الله الغنيمان

المدرس بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

الجزء الأول 1410هـ